والظاهر منه أنه يعدله عن الفعل نفسه إلا أنه لا يكون إلا معرفة وإن شئت لم تجعل له موضعا كما تجعله للفعل إذا ضارع وان شئت نصبتها كنصبك المصادر المعاقبة.

قال الأستاذ أبو بكر: وهو القياس.

قال ابن خروف: وهو قياس بعيد، لأن الذي عدل عنه لا موضح له ولم يضارع شيئاً. وذكر الزمخشري في الباب ألفاظاً معدولة من الأقسام كلها.

باب تغيير الأسماء المبهمة[1]:

ذكر في هذا الباب أن الأستاذ أبا بكر كان يقول في قوله: وقد فتح قوم في مذلما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع إنه في النصب باق على بنائه عندهم حين ذكر الرفع والجر في مذ ولم يذكر النصب وإليه ذهب الأعلم، قال خفضوا في مذكما رفعوا بعدها وجعل الخفض بها والرفع فجعلها معرفة في الحالين فقط والصواب أن يريد بالأعراب ثلاثة الأحوال لأنه الذي حكى

= العرب وهو قرقار وعرعار، وما كان من الصفات والمصادر فهو أيضاً عنده غير مطرد إلا فيما سمع منهم نحو حلاق ونجار ويسار وتطرد هذه الصفات في النداء، وبعض النحويين لا يجعل الأمر مطرداً من الثلاثي، ومما حكاه أهل اللغة مما لا يطرد قول أبـي عبيدة لزام ـ وقاع ـ طمار.

وحكى عن الأحمر بوار وهمام بمعنى هم، هجاج..

وقال صاحب العين حداد بمعنى أحدد أي أمنع، وجداع وشمام وشراء وسباط. وحكى ابن دريد حمحام، ومحماح من الرباعي.

المخصص 17/70

(1) يناقش ابن خروف في هذا الباب الظروف المبهمة أما الأسماء المبهمة فنحو قولنا: هذا، الذي، هاتان، هؤلاء، ذلك، تلك، هذه هذي اللاتي واللائي، وهذه الأسماء كثرت في كلامهم ـ كما يزعم الخليل وسيبويه ـ وكانت مبهمة تقع على كل شيء فتركوا إعرابها. أما الظروف المبهمة فنحو منذ ومذ.. وهما ما بصدد شرحه.. والبابان متداخلان حتى أنه عدهما باباً واحداً.